الفصل السابع

سياسة مصر الخارجية

« نصادق من يصادقنا .. ونعادي من يعادينا »

جمال عبدالناصر

١ ـ كيف يمكننا تحديد سبب اندلاع حرب ٦٧؟

بعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر أُعلن أن سبب اندلاع حرب ٦٧، كان فى قرار الرئيس عبدالناصر بغلق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، والذي كان بمثابة قطع شريان الحياة لإسرائيل، وهو ما حتم عليها إعلان الحرب.

وطالما أن مصدر هذا الإعلان "شلة المشير" فإنه يحتمل عدم صدقه، باعتباره عملية اسقاط أو تغطية على أمر آخر قد ارتكبوه هو السبب الحقيقي لاندلاع الحرب. وحتى يمكننا حسم هذه القضية وتقييم قرار غلق مضيق العقبة فيما إذا كان هو السبب المباشر للحرب أم أن هناك سبب آخر، علينا أولا تحديد الأسس والقواعد الاستراتيجية التي كانت تحفظ استقرار السلام فى المنطقة، وتضمن عدم اندلاع الحرب، ثم تحليل جميع الأحداث والقرارات التي صدرت منذ بدء الأزمة في ٦٧/٥/١٤ وحتى قبل الحرب مباشرة، وتقييمها، وبالتالي يمكن تحديد أي هذه الأحداث ـ بما فيها قرار غلق خليج العقبة ـ كان السبب في الإخلال بأحد القواعد والأسس الاستراتيجية التي كانت تحفظ استقرار السلام فى المنطقة وبالتالي تسببت في اندلاع الحرب.

أما الأسس والقواعد الاستراتيجية التي كانت تحفظ استقرار السلام فى المنطقة فقد كانت إحدى منتوجات سياسة مصر الخارجية التي حددتها الدولة، الأمر الذي يجعلنا نتعرض للخطوط الأساسية لسياسة مصر الخارجية.

٢ ـ الأسس والقواعد التي تحكمت في تحديد سياسة مصر الخارجية

• **كتب د. جمال حمدان**[١]:

« ضوابط سياسة مصر الخارجية شأنها شأن أي دولة، تتألف من مجموعة من الثوابت والمتغيرات، فعلى رأس الثوابت تأتي حقائق الجغرافيا والتاريخ، أما المتغيرات فعوامل عديدة متباينة تمتد من خلال التاريخ نفسه، إلى توازن القوى العالمي والإقليمي إلى العامل الفردي البحت، وبالتالي الشخصي غير الموضوعي نوعاً ممثلا في القيادة السياسية... إلخ ».

(أ) الثوابت التي تحدد سياسة مصر الخارجية:

الثوابت هي حقائق الجغرافيا والتاريخ وهي القواعد العامة الثابتة التي تحدد شخصية مصر الاستراتيجية:-

(١) التناسب بين الموقع والموضع:

• **كتب أيضا**[٢]:

« الحقيقة العظمى في كيان مصر، ونقطة البدء لأي فهم لشخصيتها الاستراتيجية هي اجتماع موقع جغرافي أمثل مع موضع طبيعي مثالي، وذلك في تناسب أو توازن نادر المثال.

فالموضع والموقع هنا متكاملان جداً في الدور، ومتناسبان إلى حد بعيد في المقياس، فكل منهما ضخم الحجم أو الخطر، ولكن في تناسق دقيق وشبه محسوب.

فمصر ليست مجرد موقع أو موضع هام، بل الاثنين معاً. ليست مجرد ممر أو مقر خطر، بل كلاهما، ليست مجرد محطة طريق حاسمة، أو صومعة غلال ضخمة، بل هي هما على السواء.

فعلى طول الساحل الجنوبي للبحر المتوسط ولمسافة ١٠٠٠ ميل من الصحراء لا تجد معمورا سوى وادي النيل، بل هو بحجمه الذي يحمل اليوم ـ عام ١٩٨١ ـ ٤٣

---

(١) **جمال حمدان**، شخصية مصر، ج٢– ص٧١٧.

(٢) نفس المرجع. ص٦٩٠.

مليون من البشر، يُعد أكبر وأضخم رقعة معمورة في شمال أفريقيا وغرب آسيا، ابتداء من المحيط الأطلسي حتى تخوم الهند.

أما عن الموقع فإذا كانت منطقة الشرق العربي، حول الجزيرة العربية بعامة هي خاصرة العالم القديم، حيث يضيق اليابس أكثر مما يضيق، وحيث يتداخل اليابس والماء أكثر مما يتداخل، فإن مصر هي بدورها خاصرة الخاصرة، أو عين القلب، وحيث تجتمع فيها القارات الثلاثة، وتفترق البحار الداخلية الهامة. كان التناسق والتناغم بين حجم موضعها وخطر موقعها هو مفتاح عبقرية المكان فيها ».

(٢) تأثير الإطار الإقليمي استراتيجياً على مصر:

ظهر التأثير المتبادل لأجزاء الوطن العربي، وكأنها منطقة استراتيجية واحدة، منذ القدم، حيث أثبتتها الأحداث التاريخية، وقد ركّز د. جمال حمدان على التأثير الاستراتيجي للشام على مصر، أكثر من باقي أجزاء الوطن العربي الأخرى، أما شبه الجزيرة العربية فلم يكن لها تأثير في الماضي قبل الإسلام، حين كانت أشبه بالقلب الميّت الذي دب فيه الحياة بنزول الإسلام، ثم زاد تأثيرها مع الاكتشافات البترولية في أجزاء كثيرة من منطقة الخليج العربي.

- **كتب د. جمال حمدان[1]:**

« إلى هذا المدى إذن ترتبط مصر بالشام استراتيجيا، وعند هذا الحد أيضاً ينبغي لنا أن نضغط على حقيقة لم تتلق التعبير الكافي عنها بعد. إن ساحل مصر الشمالي وساحل الشام، اللذين يكوّنان ضلعي زاوية شبه قائم في شرق البحر المتوسط، يمثلان معاً وحدة استراتيجية واحدة. نعم إنهما وحدتان مورفولوجيتان مختلفتان، الأولى نهرية والثانية جبلية، ولكن القطاع من الإسكندرونة حتى الإسكندرية هو أساساً قطاع استراتيجي واحد، من وضع قدمه على أي طرف أو نقطة فيه وصل إلى الآخر تلقائيا أو آلياً، وليست فلسطين وسيناء في هذا سوى النقطة الحرجة ورأس الزاوية »

(١) نفس المرجع، ص٦٩٨ – ٦٩٩.

• وكتب أيضاً[1]:

« فالشام قد لا يكون في ذاته مقر الخطر – لم يكنه قط – ولكنه ممر للخطر محوري. إنه ـ استراتيجيا ـ جسر معلق إلى مصر بالدقة، ورأس جسر إلى الحلقة السعيدة عموماً.

لهذا نجد بلا استثناء أن كل خطر خارجي يهدد الشام، يهدد مصر تلقائيا وعلى الفور. بل نكاد نقول إن مصير مصر مرتبط عضوياً، تاريخياً وجغرافياً، بمصير الشام عموماً وبالأخص منه فلسطين التي شبهها كيلنج " بتوكة على حزام العالم " والتي يصفها كول بأنها متوسطة في أكثر أقاليم العالم القديم توسطاً. إن الذي يسيطر على الشام يهدد مصر استراتيجيا بمثل ما يهددها هيدرولوجيا من يسيطر على السودان.

ولذلك فليس من قبيل الصدفة قط أن معظم معارك مصر الحربية الفاصلة، سواء منها المنتصر أو المنهزم، إنما دارت على أرض الشام وفي ربوعه حسمت ».

• وكتب أيضا[2]:

« لا يمكن أن نتكلم عن البعد النيلي لمصر دون أن نضع أكثر من خط تحت السودان. فموقع الجوار الجغرافي ووحدة وادي النيل الهيدرولوجية من أشد الأقاليم التصاقا وارتباطا بمصر طوال التاريخ، شأنه في ذلك شأن الشام حيث الرابطة هي موقع الجوار والوحدة الاستراتيجية، هذه الوحدة الهيدرولوجية، وهذه الوحدة الاستراتيجية، أي أن بين مصر والسودان، كما بين مصر والشام "علاقة خاصة" بمعنى ما. وكلتا العلاقتين قديمة وسابقة للعروبة كما هي لاحقة.

ولئن انعكست هذه العلاقة في الماضي في أن الشام والسودان كانا أكثر ما ارتبطت به مصر وتفاعلت معه سياسيا وحربيا، فليس من الصدفة أنهما هما أيضا اللذان دخلا بصورة أو بأخرى في وحدة سياسية مع مصر في العصر الحديث، ولهذا فإن السودان ومصر بين البلاد العربية هما، كالشام ومصر مرة أخرى، مثل التوائم بين الأشقاء ».

---

(١) نفس المرجع، ص٦٩٨.

(٢) **جمال حمدان**، شخصية مصر، ج٤ – ص٤٣٧ – ٤٣٨ .

• وكتب أيضا[1]:

« وإذا كانت قبرص بالذات تشبه شكلاً وموضوعاً مسدساً مصوّباً نحو الشام، فإنه كثيرا ما استدار ليوجه إلى مصر، كما حدث في الصليبيات وفي الاحتلال البريطاني. وفي كل هذه الحالات كانت قبرص أول نقطة وثوب وآخر قاعدة انسحاب سواء بالنسبة للشام أو لمصر. هذا بينما كانت كريت عتبة أخرى وقصوى إلى مصر ».

(ب) المتغيّرات المؤثرة والحاكمة للاستراتيجية المصرية:

• كتب أ. هيكل[2]:

« ذلك أن متغيّرات كثيرة راحت تحدث آثارها وتجري أحكامها، وتفرض نتائجها حتى بغير أن يتوفر الفهم العقلاني الكامل للأسباب والدواعي. كان العالم يرى ما يجري ويعيشه كل يوم، ويحار في تعليل أسبابه؛ حقائق واقعة بدت طويلاً في رسوخ الجبال تتكمش وتتقلص، ولا تظهر مكانها على الأرض ما يملأ الأفق. وقيم تقليدية تتداعى ولا يحل محلها شيء يقوم بدورها في سلوك الأفراد والجماعات ».

أما أهم هذه المتغيّرات فكانت:

(١) ازدياد موقع مصر أهمية وخطورة مع تضاؤل وزنها كإقليم نسبياً:

مع الكشوف الجغرافية اتسعت بحار العالم، وظهرت عوالم جديدة تؤكد أهمية وخطورة موقع مصر الذي يتوسط القارات الثلاثة القديمة بل جعلها أكثر توسطاً وأهمية مما كانت عليه، في الوقت نفسه تضاءل حجم إقليم مصر بالنسبة للأقاليم والمناطق الشاسعة الجديدة المكتشفة مثل الأمريكتين.

• كتب د. جمال حمدان[3]:

« لقد تكشف المعمور المتمدد عن قوى جديدة، ومواضع أغنى، وقواعد أرضية وبشرية من مقياس أضخم من المقياس المصري، وفي صراعاتها فيما بينها

(١) نفس المرجع، ص٦٩٧ - ٦٩٨.
(٢) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص٣٦.
(٣) جمال حمدان، شخصية مصر، ج٢ -ص٦٤٣.

أو فيما بينها وبين القوى القديمة وجدت أن المفتاح يرقد دائماً في أرض الزاوية تلك ـ مصر ـ ومن هنا أصبحت قبلة الغزاة.

ونظراً لأن وزن موضعها لم يعد يسعفها إزاء هذه القوى الأكبر جرماً، فقد وقعت مصر فريسة لها.

بمعنى آخر، إن الانقلاب الذي حدث في مصير مصر هو أن خطر موقعها زاد كثيراً عن قوة موضعها، لقد تخلف الموضع عن الموقع ولم يواكب تطوّره، ولم تعد إمكانيات الأول التقليدية ترقى إلى متطلبات الثاني الباهظة ».

(٢) العلم والتقنيات:

منذ بدية العصور الحديثة انطلق العلم وفي ركابه التقنيات في تنامي بمعدلات لا عهد للبشر بها، حتى أصبحا من أهم عناصر القوة للدولة الحديثة.

- **كتبت الدكتورة يُمنى طريف الخولي[1]:**

« وبفعل متغيّرات ثقافية وتحوّلات حضارية جديدة وعميقة اقترنت بها نشأة العصر الحديث، انبثق من ركام العلم القديم عملاق هو العلم الحديث، انبثق في صورة نسقية، أي مهيأة للاستقلال، بحيث تحمل في صلب ذاتها حيثياتها وإمكانات تناميها وفاعلية عوامل تقدمها ذي المعالم الواضحة. إن النسقية موطن لتميّز العلم الحديث عن العلم القديم، ويمكن أن تتمثل نقطة التحول في أن العلم في العصر الحديث، أو العلم الحديث قد أصبح نسقاً. والنسقية تعني إحكام البحث العلمي، فيرتكز في شتى ممارساته على أصوليات منهجية صارمة، ترتد في صورة خصائص منطقية دقيقة، تحدد لظاهرة العلم تخوماً واضحة، مما يكفل تآزر الجهود العلمية فيجعلها تمثل متصلاً صاعداً، يواصل تقدمه باستمرار، ويلقي في جوانحنا الثقة بأن غده أفضل من يومه، تماماً كما أن يومه أفضل من أمسه ».

(١) **يمنى طريف الخولي**، فلسفة العلم في القرن العشرين، ص٥٠.

- **وكتب د. جمال حمدان[1]:**

« فالعلم ـ والعلم القمى المطلق ـ هو الشكل الجديد للقوة، ومن يملك العلم النووي ـ أكثر من الأرض والسكان والموارد ـ يملك القوة الاستراتيجية، وإن كانت الأرض والسكان والموارد هي بيقين من مقومات أو خامات ذلك العلم النووي الفيصل، فإذا ما ملكت دولتان قوة العلم النووية المتكافئة، فقد يمكن حينئذ للفروق الطبيعية في المساحة والسكان والموارد أن ترجح الميزان في هذه الكفة أو تلك ».

- **وكتب أ. هيكل[2]:**

« وفي هذه الحقبة توجهت وسائل القوة إلى استكمال استعدادها، فقد كانت بريطانيا تصنع أول غواصة في عمق البحار، وكان المدفع الرشاش يحدث انقلاباً في أساليب القتال، تبدت نتائجه المروّعة في المعركة مع الدراويش أثناء حملة إعادة فتح السودان، وتحوّل الأسطول البريطاني من استعمال البخار إلى استعمال البترول وقوداً لبوارجه ومدمراته، واختلفت بذلك مطالب السيطرة على المحيطات، وكانت فكرة الدبابة قد تحوّلت إلى رسوم على ورق، ثم إن الطيران بدا إمكانية مهيأة تقلب نظريات القتال رأساً على عقب ».

(٣) التكتلات والأحلاف السياسية والدول الضخمة (الماموث):

ظهرت التكتلات والأحلاف السياسية، والتي تمثل مجموعة من الدول لها مصالح وأهداف مشتركة، وظهر في الحربين العالميتين الأولى والثانية التعاون السياسي والعسكري لكل حلف حتى كادت أن تختفي الأهداف والملامح السياسية الخاصة بكل دولة على حدا، لتذوب داخل الأهداف والمبادئ والقواعد المتفق عليها لكل حلف أو تكتل سياسي.

وتعتبر الدول الضخمة (الماموث) مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في المضمون الآخير هى أعلى أنواع التحالف السياسي فكل منهما دولة اتحادية لا وحدوية يسيطر عليها حضارياً وعددياً الإنجليز في الولايات المتحدة، والروس في الاتحاد السوفيتي. وحينما اقتصر العالم على قوتين ضخمتين فقط وباقي دول العالم الأخرى لا ترقى إلى منافستهما، سيطرا على استراتيجية العالم واقتسما العالم فيما

(١) **جمال حمدان**، استراتيجية الاستعمار والتحرر، ص٢٩٣.
(٢) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٣١.

بينهما حتى أصبحت أي دولة في العالم تابعة للمعسكر الغربي الأمريكي أو المعسكر الشرقي السوفيتي.

- **كتب د. جمال حمدان تحت عنوان "الولاءات الكتلية"[1]:**

« فأولاً كان الولاء والتماسك الكتلي شبه تام أو مطلق، بمعنى أن كلا المعسكرين كانت صفوفه تقف خلف قيادته في اتباعية أو تبعية كاملة بلا تذمر أو تمرد (أو إمكانية أو قدرة عليهما على أية حال). إن لم نقل إن الصفوف الخلفية كانت أميل إلى المزايدة في العداء والتحريض على الاستقطاب من القيادة، وإن كانت هذه تلقائيا أبعد شيء عن المناقصة على أحسن الفروض، باختصار، كان كلا المعسكرين يقف كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً، أو كالحجر الواحد الهائل Monolith يريد أن ينقض على نقيضه، هذا يمتد شرقا من وسط أوربا حتى الهادي بلا انقطاع، وهذا يتمدد غرباً من وسط أوربا عبر الأطلسي إلى أمريكا الشمالية حتى الهادي أيضاً.

والحقيقة أن كلا المعسكرين كان يقع عمليا تحت الوصاية الكاملة لقيادته، يعيش في كنفها اقتصادياً وعلى معونته مادياً وتحت مظلته النووية عسكرياً وأمنياً، هذا فضلا بالطبع عن الانتماءات القومية والأصول العرقية في الحالين، فكما أن أوربا الغربية هي أم الولايات المتحدة بيولوجيا وتاريخيا وحضاريا وثقافيا، فإن الروسيا هي الأخت الكبرى لشرق أوربا السلافي وحاميته التقليدية تاريخيا.. إلخ، وهكذا من كل ناحية كانت كلتا الكتلتين تكمن تحت جناح زعامتها في استكانة وتدور في فلكها في هدوء.

أوربا الغربية:

فأما أوربا الغربية فقد خرجت من الحرب حطاماً وأنقاضاً وركاما بالمعنى الحرفي، وجسمها المخرب مستنزف تماماً يعاني من فقر الدم الحاد، ولولا المساعدة الهائلة المكثفة التي حقنتها بها الولايات المتحدة في شكل مشروع مارشال الشهير لما قامت على قدميها ثانية إلى أمد بعيد. كذلك فإلى جانب هذا الفقر والتآكل الداخلي، أضف فقد الموارد الخارجية وانقطاعها، فلقد خرجت

(١) **جمال حمدان**، استراتيجية الاستعمار والتحرر، ص٣٠٢ - ٣٠٤.

أوربا الغربية من الحرب، وقد جردت أيضا من إمبراطوريتها أو أوشكت، خاسرة بذلك كل مواردها ومكاسبها الهائلة.

ذلك أن ثورة التحرير قد بدأت وبلغت مرحلة متقدمة للغاية. وكادت عملية تصفية الاستعمار القديم أن تكتمل، مثلما اكتملت الإدالة النهائية من الاستعمار القديم إلى الجديد أو من بريطانيا وفرنسا إلى الولايات المتحدة التي ورثت دورهما ولا نقول إمبراطوريتهما ووضعت قدمها في حذائهما، وقد انعكست كل هذه الانقلابات والتبعية بصورة حادة ودرامية في ملحمة العدوان الثلاثي على مصر حين أدركت بريطانيا وفرنسا مدى خضوعهما الحقيقي لأمريكا. وعلى الجملة، وفي النتيجة، ففي هذه المرحلة من الخطر والعجز العسكري البالغ أمام القوة السوفيتية الفائقة، كانت أوربا الغربية أشد عداءً للشيوعية واستعداء عليها وأطلب بالتالي للحماية الأمريكية من رغبة الولايات المتحدة نفسها ربما.

أوربا الشرقية:

أما عن شرق أوربا فيكفي أنها كانت تدين بتحريرها من نير الاحتلال النازي لجيوش الاتحاد لكي يشدد هذا قبضته عليها إلى حد التسلط التام والكبت المطلق. والواقع أن اتفاقيات انتهاء الحرب من " بوتسدام إلى يالتا " إنما كانت عملية تقسيم ثنائي لأوربا إلى منطقتي نفوذ: أوربا الغربية للولايات، والشرقية للاتحاد، وكلتاهما بعد منطقة نفوذ مغلقة غير مسموح للطرف الآخر بالتدخل فيها، كأنما هما بغير الاسم "نصفا مبدأ مونرو" متقابلان ولكن مد هذا إلى أوربا، أو كأنما قد مددت الولايات مبدأها الشهير عبر الأطلسي ليضم غرب أوربا، بينما استحدث الاتحاد لنفسه – كأمر واقع – مبدأً مناظراً يطوي شرق أوربا.

غير أن الاتحاد، بحكم الموقع الجغرافي الملاصق وفارق الحجم والقوة الرهيب إلى جانب العوامل الإثنية التاريخية وأخيرا الإيديولوجية الجديدة، جاءت قبضته على منطقة نفوذه أشد من قبضة الولايات على منطقتها خارج كل حدود أو مقارنة بالطبع، فلا وجه هنا لأي شيء كنديّة أو تحالف لبق كما في المعسكر الغربي ولا مفر من قدر من التبعية الفظة أو الغليظة بصورة أو بأخرى، ولهذا فإن شرق أوربا بالنسبة للاتحاد حاليا يكاد يكون كأمريكا اللاتينية بالنسبة

للولايات تقليديا، حديقة خاصة أو فناء خصوصياً، إلا أن يكون هذا أو ذاك أمامياً أو خلفياً بحكم الموقع الجغرافي فقط أو المحور العرضي هنا والطولي هناك.

وكانت من أبرز الملامح الاستراتيجية في هذه الفترة أن الحروب بين الدولتين منفردتين كادت أن تختفي، وحيث كانت تدار فعليا من خلال قيادة المعسكرين الأمريكي والسوفيتي مثل "كوريا، فيتنام، السويس ٥٦، حرب ٦٧" ».

(٤) الولايات المتحدة الأمريكية:

- **كتب د. جمال حمدان[١]:**

« ليس من العسير على طالب الجغرافيا السياسية أن يرى أهم مفتاح للتطوّرات العالمية الأخيرة يكمن ـ موضوعياً ـ في تحركات ونشاطات وديناميةالولايات المتحدة بصفة أساسية، وهي نشاطات وتحركات دينامية عدوانية أحياناً بصفة قاطعة. وليس من العسير عليه أيضا أن يرى مفتاح الدينامية أو العدوانية الأمريكية هذه يكمن في مرحلة تطورها الجيوبوليتكي ».

- **وكتب أيضاً[٢]:**

« فإن الإمبريالية الأمريكية الجديدة لم ترث الإمبرياليتين البريطانية والفرنسية القديمة فحسب كما هو شائع، وإنما ورثت في الحقيقة كل الرأسماليات المتنحية "بريطانية، فرنسية، ألمانية، إيطالية، يابانية.... إلخ " أي كل الرأسماليات الديمقراطية والديكتاتورية، الليبرالية والفاشية على حد السواء.

وقامت القوة الجديدة الآتية من وراء البحار بتصدير تجربتها الخاصة والأصيلة في الاستغلال بدل الاحتلال، والسيطرة والنفوذ بدل الامتلاك والوجود، أو بالتعبير الدقيق لتمارس الامبريالية بدل الاستعمار وهذا هو الاستعمار الجديد. وتلك كانت بداية خيبة أمل العالم الثالث في الولايات، ولكن الأسوأ منه كانت النهاية، إذ أصبحت الولايات لعنة العالم الثالث بالتحديد.

---

(١) نفس المرجع، ص٣٧٥.

(٢) نفس المرجع، ص٣٧٧ – ٣٧٩.

عناصر القوة:

وعند هذا الحد يمكن تشخيص خطر الولايات في أنها دولة في التاريخ اجتمعت فيها ولها كل عناصر القوة ومقوماتها، ولكن أيضا كل أعراضها وأمراضها، وذلك على أكبر مقياس في التاريخ كذلك، فهي في كل ذلك "أول أكبر" أو "أكبر أول" كما قيل. فهي كقارة أو شبه قارة تعد أول دولة تقف على قمة دور الشباب في مثل هذا الحجم والضخامة والثراء. ويكفي في هذا الصدد تفوقها العلمي والتكنولوجي المجنح الذي خلق بينها وبين أوربا الغربية نفسها هوة كالهوة التي بين أوربا الغربية والعالم الثالث ! وإذا كان أهم ما يُميّز الدولة في دور الشباب أن نضج قوتها المادية يسبق نضج خبرتها وحنكتها السياسية إلى درجة مقلقة، فإن هذا يصدق على الولايات كما لا يصدق على دولة أخرى. بل إلى الحد الذي يضع العضل فوق العقل تماما في السياسة العالمية.

وهي بعد ذلك أول دولة رأسمالية تتعدى حدود الرأسمالية التقليدية وآفاق الرأسماليات القديمة إلى مرحلة يمكن أن توصف حقاً بمرحلة ما فوق الرأسمالية Super-capitalism فهي اليوم أكبر قلعة للاحتكارات والاستثمارات العالمية والشركات متعددة الجنسية. وهي كذلك ولذلك أول دولة تتبنى الديموقراطية وتمارسها شكلاً وتعلن نفسها حامية "العالم الحر" والمدافعة عنه، ولكنها مع ذلك التي أخذت تنمي لنفسها ملامح فاشية بقدر أو آخر، أكثر من جنيني على أية حال، وذلك بتضخم آلة الحرب تضخماً رهيباً جعل الحكم فيها أدنى إلى شركة مساهمة بين الاحتكارية والعسكرية أو بين تجار الأسلحة وتجار الحروب. وهي بهذا ـ موضوعيا ـ أول دولة تعرف لوناً جديداً من الفاشية هي الفاشية المقنعة، تمييزاً لها عن الفاشيات السافرة السابقة. ويكفينا شاهداً في هذا المجال تصريحات بعض الساسة الأمريكيين أنفسهم. من أولها ما قاله الرئيس الأسبق "أيزنهاور" عن التلاحم الوثيق بين رجال الصناعة والعسكرية وتحذيره من "حصول هذا المركب الصناعي ـ العسكري على نفوذ لا مبرر له". ومن آخرها ما أعلنه مرشح للرياسة الأمريكية من أن الولايات "لم تعد قلعة للديمقراطية، وإنما أصبحت معقلا للديكتاتوريات". وأن "ما يحدث في أمريكا الآن.. يُشبه إلى حد كبير ألمانيا الهتلرية عام ١٩٣٩".

والولايات بعد كل هذا وقبله وفوقه أوّل وأكبر قوة نووية في التاريخ. وهذا عنصر لا يقبل المزيد من التعليق، إلا أن نلاحظ فقط مغزاه في ضوء اجتماع الخصائص السابقة، وهو أن هاهنا أول حالة لدولة عظمى في دور الشباب، فوق رأسمالية، شبه فاشية، وفي نفس الوقت ذات قدرات - أو أنياب - نووية.

وإنه لمنطقي جداً بعد هذا - فيما يبدو للولايات - أن تتطلع إلى السيطرة العالمية المطلقة وألا تقنع بأقل من دور الوصاية الكاملة على هذا الكوكب. وهناك من يخشى أن تكون الولايات ساعية في معنى حقيقي جدا إلى إنشاء أول إمبراطورية كوكبية في التاريخ الإمبريالي وإن يكن في شكل غير مباشر هو الاستعمار الجديد. أو قل الإمبريالية العليا أو العظمى Super-imperialism. لقد كانت أعظم إمبراطوريات الاستعمار القديم مهما تعاظمت تغطي جزءاً فقط من هذا الكوكب. ولكن يبدو الآن أن الاستعمار الأمريكي الجديد يود أن يُعوّض عن الكثافة بالمساحة. وهناك من يرى - مثل "توينبي" - أن الولايات المتحدة هي روما العصر، بينما يُسجل أحد قادة الولايات نفسها "أننا أصبحنا نقوم بالدور الذي كانت تقوم به الإمبراطورية البريطانية القديمة".

أما من الناحية العملية فإن عناصر القوة الأمريكية لم تعد مفتاحاً أساسياً من مفاتيح السياسة العالمية فقط، بل وأخطر عناصر الصراع والصدام الدولي المحتمل.

فهدف السيادة العالمية كان حرياً منذ البداية بأن يصطدم مع الاتحاد السوفيتي، ومن خلفه الكتلة الشرقية، كما يستدعي ابتلاع العالم الثالث، ولقد رأينا من قبل كيف كاد العالم غير الشيوعي في الستينات يبدو فراغاً في نظر أمريكا، وكيف كان ملؤه يبدو عبء الرجل الأمريكي.

هذا فضلاً عن طبيعة الرأسمالية التنافسية ونزعتها التسلطية، إضافة إلى إمكانياتها الفائقة وتفوقها التكنولوجي الباهر.

وكانت أهم منطقة ورثتها الولايات المتحدة من دول أوربا الاستعمارية هي منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية على الخصوص، وقد زادت أهمية المنطقة استراتيجياً بالاكتشافات البترولية في الخليج العربي كأكبر احتياطي عالمي -

وذلك بعد الحرب العالمية الثانية ـ والتي احتكرت استغلالها الشركات الأمريكية والبريطانية.

ولإحكام سيطرة الولايات المتحدة على المنطقة العربية، وهي تضمن بقاء استمرار نفوذها وهيمنتها على المنطقة، ووضعت نظامها الاستراتيجي في المنطقة العربية والذي اعتمد كلية على مشروع إنشاء إسرائيل ».

(٥) إسرائيل تعبير لفلسفة استراتيجية السياسة الأمريكية في المنطقة العربية:

كانت فكرة مشروع إنشاء قاعدة استراتيجية للاستعمار البريطاني ـ كموطىء قدم ثابتة له ـ على أرض عربية وبعناصر عربية يستطيع منها تحقيق أهدافه ومصالحه الاستراتيجية في المنطقة العربية، مشروطة بضمان ولاء العناصر العربية لبريطانيا ضد شعوبها العربية وعدم ارتدادها في يوم ما إلى هويتها العربية ضد بريطانيا.

واستطاعت المنظمة الصهيونية إقناع بريطانيا بأن مشروعها لإنشاء إسرائيل يُحقق مشروعها في إنشاء القاعدة الاستراتيجية البريطانية، على أن تضمن بريطانيا ولاء هذه القاعدة ـ إسرائيل ـ بصفة دائمة ذلك أن عداء وعدوانية الأيديولوجية الصهيونية للعرب على أساس عقائدي ديني، بالاضافة الى ضعف الكيان الإسرائيلي أمام قوة العرب المتنامية مع حركة التحرير والنهضة هما ضمان كاف للولاء لبريطانيا، طالما وفرت لها الحماية والأمن وسط هذا المجتمع العربى المعادي لها. أما تحقيق حلم الصهاينة بإنشاء إسرائيل الكبرى ـ من النيل إلى الفرات ـ فلم يكن هدفاً لبريطانيا، بقدر ما تسمح به الظروف من خلال تحقيق إسرائيل للمصالح والأهداف الاستراتيجية البريطانية. وقد حصلت الولايات المتحدة على حق ملكية وإدارة مشروع إقامة دولة " إسرائيل " من بريطانيا مع نهاية الحرب العالمية الثانية ـ بوصولها للسيطرة على المعسكر الغربي بأكمله ـ فقامت باستكمال المشروع وتدعيم المنظمة الصهيونية،حتى أعلنت إسرائيل كدولة واعترفت بها في الدقائق الأولى من الإعلان. وقامت فلسفة النظام الاستراتيجى الأمريكي على طبيعة الأيديولوجية الصهيونية العدوانية، بل والشديدة العداء للعرب الأمر الذي يُحتم عليها إنشاء جيش قوي يواجه كل العرب الذين توجب عليهم ثقافتهم وقيمهم أن يتعاونوا سوياً ضد الظلم، ليصنع الصراع الدائم بين القوتين المتعادلتين ـ في صورة "توازن استراتيجي" ـ الأساس الفلسفي الذي بنت عليه الولايات المتحدة نظامها الاستراتيجي في المنطقة العربية من خلال ما يحدثه من توتر مستديم في المنطقة يضمن لها ولاء كلا القوتين "إسرائيل، والعرب" ويتيح لها حرية العمل في المنطقة بطلاقة.

٣ ـ التوازن الاستراتيجي

(أ) معنى التوازن الاستراتيجي:

نشأ هذا المبدأ في القرون الوسطى[١] وفي قارة أوروبا بهدف منع أي دولة أوربية من أن يكون لها الرجحان على الأخرى في القوى العسكرية باعتبار أن الإخلال بهذا التوازن يُعرض الدولة الآخرى للخطر، بمعنى أن السبب الرئيسي لاندلاع أي حرب بين دولتين هو وجود فارق في القوى العسكرية بين هاتين الدولتين، الأمر الذي قد يُغري الدولة الأقوى باجتياح الدولة الأضعف منها لتفرض إرادتها وسيطرتها عليها. وهذا الأمر غالبا يحدث قلق وتوتر لدى باقي دول المنطقة التي قد ترى في هذه الحرب أطماع وعدوانية الدولة المعتدية، وإن ترك الموقف وعدم التصدي له قد يؤدي إلى تمادي الدولة المعتدية في تكرار غزوها لباقي دول المنطقة واحدة تلو الأخرى، لذلك ظهر ضرورة البحث عن حل يضمن الاستقرار والسلام في المنطقة، فكانت فكرة "مبدأ التوازن الاستراتيجي" ومضمونه تحديد القوة العسكرية لكل دولة في منطقة استراتيجية معيّنة، بالحد الذي يضمن عدم اعتداء أي دولة على أخرى في هذه المنطقة، والمقصود بتحديد القوة العسكرية هو منع تفوّق وزيادة هذه القوة حتى لا تصل إلى النسبة التي تسمح لها بالهجوم وهي نسبة ١:٣، أما التوازن في القوى فيعني أن تكون النسبة في القوى ١: ١، وقد خرج هذا المبدأ من أوربا ليُستخدم كأحد أساليب السياسة العالمية لخدمة أهداف سياسية خاصة في مناطق محددة من العالم.

(ب) مبدأ (حق التدخل)

تُرى .. من هذه القوة التي تستطيع أن تفرض "توازنا استراتيجيا" في منطقة محددة ؟ منطقياً، لابد أن تكون قوة عظمى لها السيطرة والهيمنة على هذه المنطقة، على أن تكون هذه القوة العظمى التي فرضت "التوازن الاستراتيجي" هي المسئولة بالتالي عن محاسبة الدولة التي تخل بهذا النظام، وذلك بالتدخل لإعادة توازن القوى في المنطقة، وهو ما يُسمى بمبدأ "حق التدخل". وحيث يستخدم أسلوب القوة العسكرية لتدمير وسائل الحرب للدولة التي أخلت بالتوازن، سواء بالغزو المسلح أو بالإغارة العسكرية، "بالضرب بالطيران أو البحرية أو بأي وسيلة أخرى". ونظراً لعدم شرعية مبدأ "حق التدخل"، الأمر الذي يجعل القوى العظمى التي تستخدمه أن تبحث

---

(١) أمين النفوري، مفهوم التوازن الاستراتيجي من منظور عسكري، ص٩.

لها عن مبرر وسبب مقبول أمام الرأي العام العالمي مثل "حماية الأقليات، حماية طائفة دينية.. إلخ ".

(ج) (التوازن الاستراتيجي) ينقسم إلى نوعان:

من حيث القوة العظمى التي تفرض "التوازن الاستراتيجي": فإما قوة واحدة أو قوتان متضادتان مثل "المعسكر الغربي الأمريكي، والمعسكر الشرقي السوفيتي".

"التوازن الاستراتيجي" الذي تفرضه قوة واحدة:

ويتميّز هذا النوع بخصلتين:

الخصلة الأولى: أنه لمصلحة القوة التي تفرضه، مثال ذلك ما فرضته بريطانيا العظمى على دول أوربا، حيث ساعدها هذا المبدأ على الاستمرار كإمبراطورية عظمى لمدة قرن ونصف قرن من الزمان. وذلك عندما فرضت هذا التوازن وأعطت لنفسها "حق التدخل" بالانضمام للدولة الأضعف لتدمير الدولة الأقوى المخالفة للتوازن، وبذلك كانت هي دائماً الدولة المنفردة خارج توازن القوى. أي أنها كانت تهدف بهذا التوازن انفرادها بالقوة من خلال تلاشي هذه القوى بالتوازن، بمعنى أن محصلة هذه القوة جبرياً = صفر.

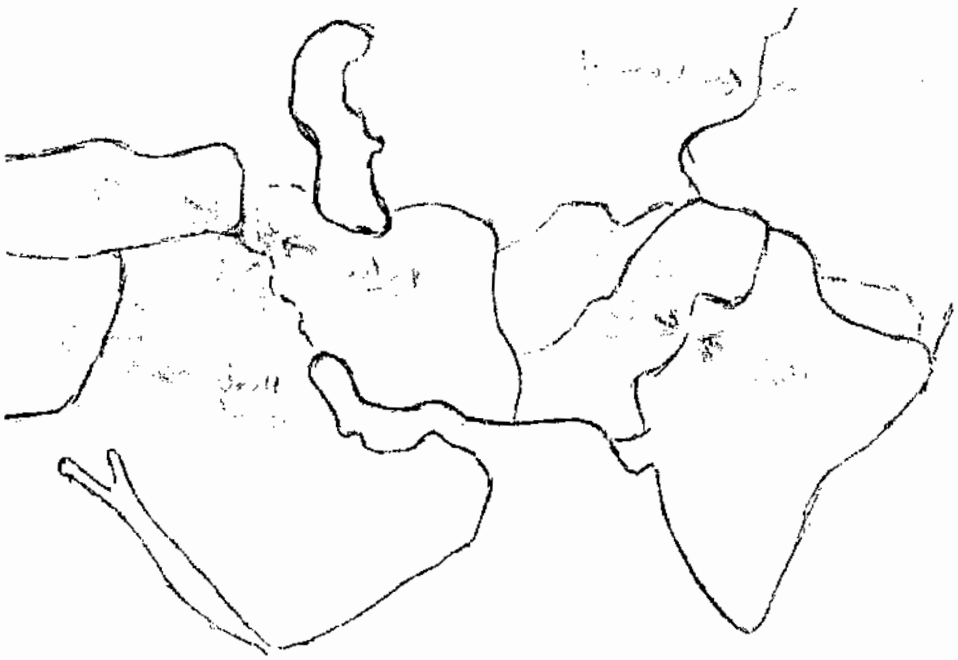

كذلك قامت الولايات المتحدة حينما انفردت بالسيطرة العالمية بعد انحلال الاتحاد السوفيتي باستغلال التوازنات الاستراتيجية في غزوها أفغانستان والتى أطلق عليها "أولى حروب القرن".

فقد قامت بالتهديد بالإخلال بالتوازن بين القوتين الهند وباكستان، وذلك بتهديد كل دولة منفردة بالانضمام إلى الأخرى ضدها في حروبهما المستمرة معاً مما سارعت كلا الدولتين بالتأييد الكامل للولايات المتحدة في إطلاق يدها وتواجدها في أفغانستان. كذلك وبنفس الطريقة لعبت على التوازن بين روسيا وخصمتها الصين فحصلت أيضاً على تأييد الدولتين.. وبالتالى أصبحت هي القوة المنفردة في أفغانستان مع تعادل كل قوتين في المنطقة. ونستطيع أن نشير إلى مثل آخر.. كحرب الخليج الأولى أو الثانية.. وتأييد الدول العربية لأمريكا من خلال التهديد بالإخلال بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة بين إسرائيل والدول العربية.

الخصلة الثانية: فهى أسلوب التدخل في إعادة التوازن وذلك باستخدام أسلوب تدمير الوسائل العسكرية للدولة التي أخلت بالتوازن، سواء بالغزو المسلح أو بالإغارة بالطيران وغيرها من وسائل التدخل العسكري.

التوازن الاستراتيجي الذي تفرضه قوتان متضاربتان:

ويتميّز هذا التوازن بأنه عكس التوازن السابق تماماً في الخصلتين السابقتين. فأما **الخصلة الأولى** فإن التوازن الاستراتيجي ينقلب ليصبح لمصلحة الدولتين اللتين على كفتي الميزان حيث تقوم كل قوة أو معسكر بدعم الدولة التي تتبعه حتى يتحقق التوازن ويكون الدعم في كل المجالات اقتصاديا وعلمياً وعسكرياً.. إلخ، ومثال ذلك التوازن بين الهند وباكستان، حيث كانت الأولى حليفة للاتحاد السوفيتي، والأخرى للولايات المتحدة، وكانت نتيجة التوازن في مصلحة الدولتان حتى أصبحتا حالياً من أقوى دول العالم.

أما الخصلة الثانية: فان أسلوب إعادة التوازن بين الدولتين يكون بالأسلوب الإيجابي بأن يقوم كل معسكر بتقوية الدولة الحليفة أو التابعة له، ويكون الدعم ليس فقط بتقديم السلاح الحربي ولكن بتقديم كل عناصر الدعم التي تقوي الدولة اقتصادياً وفي جميع الأنشطة، حتى أن البعض اعتبر أن إدارة الصراع خرجت من القوتين اللتين تفرضان التوازن إلى الدولتين على كفتي الميزان وأطلقوا عليها سياسة المضاربة، واعتبروها سياسة ابتزاز لموارد القوى التي تفرض التوازن الاستراتيجي.

(د) مصر والتوازن الاستراتيجي:

فُرض على مصر مبدأ التوازن الاستراتيجي داخل المنطقة العربية بعد زرع دولة إسرائيل لهذا الغرض من كلا النوعين من التوازن، حيث بدأت بالأول من خلال فرض هيمنة ونفوذ المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة حينما كانت جميع دول المنطقة العربية تحت التبعية الكاملة للمعسكر الغربي ومن خلال الإعلان الثلاثي الذي أصدرته "الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا" في مايو ١٩٥٠، والذي عُرف بالتوازن الاستراتيجي بين إسرائيل وجميع الدول العربية، كذلك النوع الثاني من التوازن بعد حرب ١٩٥٦ بارتباط مصر بالاتحاد السوفيتي والتعاون المشترك بينهما بينما ظلت إسرائيل ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة، ثم انتهت مرة أخرى إلى النوع الأول بعد وفاة عبدالناصر.

(١) مصر والدول العربية تحت مبدأ التوازن الاستراتيجي الأمريكي (النوع الأول):

أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إعلانا ثلاثيا في مايو ١٩٥٠ بضمان جميع الأوضاع التي انتهت إليها اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية وأعلنت معارضتها لسباق التسلح، وهو ما أطلق عليه " التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية" بين جيش إسرائيل وجميع الجيوش العربية مجتمعة، ولما كان هذا التوازن فرضته قوة واحدة هي قوة المعسكر الغربي فى ظل خضوع جميع دول المنطقة لنفوذ وسيطرة المعسكر الغربي بزعامة أمريكا، حتى كان النموذج المثالي لهذا النوع من التوازن بخصلتيه، أما الأولى: فهي أن التوازن لمصلحة القوة التي فرضته وهي قوة المعسكر الأمريكى، ذلك أنه بتعادل جميع القوى في المنطقة داخل التوازن، بمعنى أن محصلة هذه القوى = صفر.

أي المجموع الجبري لجميع قوى الدول العربية + قوة إسرائيل = صفر

الأمر الذى يتيح لقوة المعسكر الأمريكى الانفراد بالسيطرة والهيمنة علي المنطقة العربية.

وعندما شرعت مصر في الخروج على هذا التوازن[1] وبمجرد أن أعلنت عن صفقة الأسلحة السوفيتية عام ١٩٥٥ أرسلت الولايات المتحدة مندوبها" كيرمت روزفلت " إلى القاهرة في محاولة لمنع توقيع الاتفاقية، وتحذير عبدالناصر بأن الإخلال بالتوازن في المنطقة سيضطر الولايات المتحدة إلى توقيع عقوبات سياسية واقتصادية على مصر، وعقب الإعلان عن صفقة الأسلحة صرحت أمريكا بأنها

(١) **محمد حافظ إسماعيل**، أمن مصر القومي، ص٥٠.

بداية التسلل السوفيتي إلى الشرق الأوسط، ومبرراً لقيام إسرائيل بضربة وقائية ضد مصر، وبالتالى كان الاعتداء الثلاثى عام ١٩٥٦ لإعادة " التوازن الاستراتيجى " فى المنطقة.

إذن كان مبدأ التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية معلنا لدى جميع السياسيين.

- **كتب حافظ إسماعيل[١]:**

« كان القرار السوفيتي بتسليح مصر، عنصراً جديداً في السياسة الدولية السوفيتية، رأت فيه الدول الغربية محاولة لتمزيق "التوازن" الذي أقامته في الشرق الأوسط وضمنته من خلال إعلانها الثلاثي عام ١٩٥٠، ومع ذلك فإن الدراسة الموضوعية للصفقة التي أبرمتها مصر لا تنبىء بأن السوفيت قد عملوا على تجاوز هدف تعزيز النظام المصري وتمكينه من البقاء خارج الأحلاف، وتحقيق التوازن مع إسرائيل ».

والجدير بالذكر أن مصر عبدالناصر حتى حرب ١٩٥٦ كانت متمسكة بتبعيتها للمعسكر الغربي، حتى أن عبدالناصر رفض الاستعانة بخبراء من الكتلة السوفيتية لتدريب الجيش المصري على صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ خوفاً من إثارة شكوك الغرب حول انضمام مصر للمعسكر السوفيتي، الأمر الذي تسبب في عدم استيعاب الجيش المصري لفهم ومعرفة إمكانيات الأسلحة الجديدة.

(٢) مصر وإسرائيل تحت مبدأ التوازن الاستراتيجي للمعسكرين السوفيتي والأمريكي:

كذلك عايشت مصر النوع الثاني من التوازن كنموذج مثالي لهذا النوع بخصلتيه، أما الأول فقد كان التوازن لمصلحة مصر تماماً، حيث أدى إلى نهضة شاملة في مصر في جميع المجالات: علمياً، صناعياً، عسكريا، وتم فيها إنشاء كثير من المشروعات الضخمة للدولة مثل إنشاء السد العالي، وأما الثانية فقد أصبح إعادة التوازن بين مصر وإسرائيل بزيادة دعم القوى العسكرية للدولة التي يرى المعسكر التابع له الدولة أنه أقل وزناً من الدولة الأخرى.

ثم أضاف ميزة جديدة، وهي خروج باقي الدول العربية من التوازن الاستراتيجي الأمر الذي وفّر لهذه الدول المناخ والظروف السياسية الملائمة لتنهض

(١) نفس المرجع، ص٤٩.

وتنمو أيضاً في ظل الاستراتيجية الجديدة، وبذلك أضيف نمو الدول العربية وقوتها في ميزان مصر النهائي.

إلا أن تزايد معدل النمو والمنافسة بين مصر وإسرائيل على كفتي الميزان الاستراتيجي كان جرثومة الفناء لهذا التوازن بعد أن تنبهت الولايات المتحدة للإمكانيات والطاقات الكامنة للأمة المصرية، والتي لا تقارن بالإمكانيات المحدودة لإسرائيل الأمر الذي سيؤدي على المدى القريب إلى استحالة ضبط التوازن بطريقة المزايدة.

فإذا كان هذا التوازن بدأ يختل لتباين الإمكانيات المادية والبشرية بين الهند وباكستان فما بالك بالتباين في الإمكانيات بين مصر وإسرائيل.

هذا من ناحية معدل نمو قوة الدولتين عموماً، أما من الناحية الاستراتيجية العسكرية على وجه الخصوص فقد ظهر أن إعادة التوازن المختل بين الدولتين بأسلوب دعم كل معسكر للدولة الأضعف التابعة له، تسبب في زيادة مطردة في حجم القوة العسكرية لكلا الدولتين، وذلك بتصعيد المزايدة عند قيام كل معسكر بترجيح كفة الدولة التابعة له بعض الشيء دون الإخلال التام بالتوازن. الأمر الذي ليس في صالح إسرائيل لأن اندلاع حرب لجيشين بهذه الضخامة يمتلكان ترسانتين من الأسلحة المدمرة سيؤدي حتماً إلى خسائر بشرية ضخمة لكلا الطرفين، يمكن للطرف المصري استعاضتها على خلاف الجانب الإسرائيلي لضعف موارده البشرية، مما قد يؤدي إلى القضاء على الكيان الإسرائيلي كدولة لأن جيش إسرائيل هو نفسه شعبها.

من هنا اتضح ضرورة تحديد حجم كلا القوتين "مصر وإسرائيل" يجب أن لا تتعداها. وطالما أن الزيادة المطردة في حجم قوة كلا من مصر وإسرائيل تخطتا الحدود والسقفية لتجعل من أي حرب خطراً شديداً على إسرائيل، الأمر الذي فرض على الولايات المتحدة أن تبحث عن حل لحماية أمن إسرائيل المهدد بالخطر، والذي هو أحد أهداف الاستراتيجية العليا الأمريكية التي فرضت التوازن الاستراتيجي المنوه عنه.

ولم يكن تدمير الجيش المصري يُسبب مشكلة لأمريكا، ما برحت مصر تدين بالتبعية والولاء للمعسكر الأمريكي، وذلك باستخدام أسلوب الغدر والخيانة مثلما حدث في حرب ١٩٥٦، حين كشف المعسكر الأمريكي عن وجهه القناع فرأى عبدالناصر الوجه القبيح الغادر. فلم يعد أمامه إلا الهرب وبسرعة ليلحق بالمعسكر السوفيتي، لأن استمرار مصر لتبعيتها للمعسكر الأمريكي هو ما يعني

قبولها لمبادئه وقوانينه ومنه قبولها حق تدخل أمريكا لتدمير الجيش المصري إذا ما زادت قوته عن حدود المسموح به حسب أصول وقواعد التوازن الاستراتيجي، أما التحاقنا بالمعسكر السوفيتي فقد قلب عملية تدمير الجيش المصري من اعتبارها مسألة عائلية داخلية، وتسوية حسابات بين أعضاء المعسكر الواحد إلى عملية اعتداء على دولة تابعة للمعسكر المعادي، وبالتالي يتصدى لها المعسكر السوفيتي بالكامل لحمايتها.

٤ ـ سياسة مصر الخارجية

بدأت مصر في تخطيط سياستها الخارجية مع ثورة ١٩٥٢ وبعد الاستقلال.

- **كتب د. جمال حمدان**[١]:

« ربما من العبث أن نتحدث عن سياسة خارجية لمصر في ظل الاستعمار، لقد كان الاستعمار بمثابة عملية تجريد من السياسة الخارجية، كما من الاستقلال، ومن السلاح، حيث انحصرت سياسة مصر في المطالبة بالاستقلال ووحدة وادي النيل مصر والسودان ».

ومع بدء الاستقلال انطلقت مصر كاسرة نطاق العزلة السياسية التي فرضها الاستعمار عليها وكانت أهم الخطوط والمبادىء السياسية التي تبنتها هي:

(أ) السعي لإقامة النظام العربي كتعبير سياسي عن العالم العربي:

" القومية العربية ـ الوحدة العربية "

لم تعد مصر كإقليم بكل جرمه كما في ليفرض نفسه على المجتمع العالمي كقوة كبرى ـ كما كان في الماضي ـ فقد زاد العالم حولها واتسع ورغم زيادة مصر أيضاً إلا أن العالم حولها كان يزداد بمعدل أسرع فأصبحت مصر في انكماش نسبي متزايد.

- **كتب د. جمال حمدان**[٢]:

« وكمجرد مؤشر جزئي لا يقطع، ولكنه يكفي للتوضيح، يمكن أن نقارن وزن مصر السكاني في الإطار العالمي ما بين العصور القديمة والحديثة. والأرقام تقريبية جداً بطبيعة الحال، غير أنها تكفي لأغراضنا، فيُقدر البعض سكان العالم أيام الإمبراطورية الرومانية بنحو ٢٠٠ مليون نسمة، وفي نفس الوقت ربما لم تكن طاقة التشبّع السكاني في مصر تقل عن ١٢ مليون، بينما تدور تقديرات سكان مصر البطلمية والرومانية بالفعل حوالي العشرة ملايين، أي أن مصر كانت تمثل ١/٢٠ من وزن العالم على الأقل، والمقدر بعد ذلك أن

(١) **جمال حمدان**، شخصية مصر، ج٢ – ص٧١٦ – ٧١٧.
(٢) نفس المرجع، ص٧٣٧.

سكان العالم في ١٩٥٠ بلغوا ٥٠٠ مليون في الوقت الذي لم يزيد تعداد مصر إن لم يتناقص حقاً، أي أن نسبتها على أحسن الفروض هوت إلى ١/٥٠ من العالم، وفي عام ١٩٨٠ تُعد مصر بنحو ٤٣ مليون في عالم يبلغ + ٤٥٠٠ مليون فإن النسبة لم تعد ترقى بالكاد ١/١٠٠.

هناك إذن ضمور وانكماش نسبي تاريخي في حجم ووزن مصر السياسي العالمي عن التاريخ بعامة، وهذا الضمور والتضاؤل النسبي هو بلا شك العامل الأساسي الذي يكمن وراء انحدارها التاريخي، لقد وصل هذا الانحدار إلى حضيضه تحت الاستعمار التركي، ذلك الذي أوصلها في النهاية إلى السقوط للاستعمار الأوربي الحديث، وإلى الخضوع والتبعية للغرب الاستعماري بصورة أو بأخرى».

- **وكتب أيضا[1]:**

« فمصر أسعد حظاً بكثير من غيرها من الإمبراطوريات الكبرى التي حققت مجدها في الماضي القريب أو البعيد حين أخذت دورها في عالم أصغر كثيراً من عالم اليوم، ثم تضاءل دورها النسبي في عالم أكبر جداً من عالم الأمس كروما مثلاً - ولا نقول عمالقة الأمس المباشر كبريطانيا !!. ولكن إغراءات الماضي تتجاهل انقلاب العالم الحديث، وتكون النتيجة أحياناً مؤسفة كتجربة إيطاليا الفاشية. لكن مصر، مثل وضع شقيقاتها العربيات، استثناء نادر للقاعدة، فالقومية العربية إطار، بل أساس سياسي لا تعرفه تلك الدول، ويمكن للوحدة العربية إذ تعيد الجزء إلى الكل في دولة واحدة، أن تخلق قوة سياسية كبرى على مستوى العصر، تملك كل المقومات العصرية الفوارة، والمنعة، والأمن، فضلاً عن الرخاء والتقدم. فبالوحدة فقط، يمكن لأي دولة عربية منفردة، ليس فقط أن تجد مكانها تحت الشمس في عالمنا المعاصر، وإنما أيضا أن تستعيد مكانتها في التاريخ بقدر كبير.

وهذا وضع يكاد ينفرد به العرب، وتحسدهم عليه كل دول الماضي الكبرى، وذلك أمل المستقبل، مثلما هو حافز للحاضر ».

(١) نفس المرجع، ص٧٤١.

وكشف د. جمال حمدان المبادىء والقواعد الأساسية لسياسة مصر الخارجية، والتى فرضتها ثوابت الجغرافيا وأثبتتها حوادث التاريخ - أطول تاريخ مكتوب للبشرية - والتي أكدت أن الوجود الاستراتيجي المصري لا يكتمل إلا من خلال التحام مصر بالدول العربية.

- **كتب د. جمال حمدان[1]:**

« مقياس قوة مصر السياسية الحساس هو العزلة و/أو الانطلاق. إنه ترمومتر حرارة القوة المصرية الذاتية وبارومتر ضغطها السياسي الدولي، فكقاعدة عامة أساسية، تتناسب قوة مصر السياسية تناسباً عكسياً مع درجة عزلتها وانغلاقها داخل حدودها، وطرديا مع مدى انطلاقها خارج حدودها.

العزلة أو الانطلاق في السياسة الخارجية المصرية، إنما تعني في الدرجة الأولى العزلة عن العالم العربي أو الانطلاق إليه، فبدون العالم العربي تعيش السياسة المصرية في عزلة حقيقية حتى ولو بدت شكلياً ذات سياسة خارجية أو حتى ذات أبعاد عالمية. فبدون العالم العربي، أثبتت تجربة الاتجاه نحو السودان ووحدة وادي النيل أنها ليست فقط مرادفاً للمحلية ولكن أيضا للعزلة. فإنما تلك الوحدة جزء من كل هو "الوحدة العربية"، وعمق لها لا جسم. فليست وحدة وادي النيل مكافئاً للوحدة العربية ولا هي بديل عنها بطبيعة الحال. بل لقد أثبتت التجربة التاريخية أن اتجاه السياسة المصرية نحو السودان والجنوب هو دائما علامة ودليل ومقياس ضعف وانحدار، بينما أن اتجاهها نحو الشمال والمشرق العربي علامة صحة ودليل قوة وتعبير عن طاقة مضافة من الانطلاق والحيوية.

هذا على الجانب المحلي. بالمثل على الجانب العالمي، فبدون العالم العربي مرة أخرى، لا تُعد سياسة مصر الخارجية عالمية مهما انطلقت دولياً في أبعد العلاقات الخارجية مع الغرب أو الشرق. فإذا ما تخطت السياسة الخارجية المصرية العالم العربي وتجاوزته إلى علاقات خارج - عربية أيا كانت، فإنها تظل في عزلة حقيقية مع ذلك. على أن المحقق أن مثل هذه الحالة نكسة عارضة ومرحلة زائدة. ولعل هذه الجملة الاعترضية السلبية أن تؤكّد، كما تؤدي إلى، القانون الثالث والتالي في سياسة مصر الخارجية، وهو "العزلة والاستعمار".

وعزلة مصر السياسية من فرض الاستعمار، فسواء تحت الاحتلال أو بعد الاستقلال، فلقد كانت العزلة المصرية من فرض أو فعل الاستعمار أو لم تنفصل

(١) نفس المرجع، ص٧٢٣ - ٧٢٦.

عنه بطريقة ما مباشرة أو غير مباشرة. وبمزيد من التحديد، فكما كانت عزلة مصر السياسية تعني عزلتها عن العرب بالتحديد، فإن تلك العزلة كانت دائماً نتيجة لارتباطها بالغرب بالتحديد. فسواء في ظل خضوعها للاستعمار المباشر كما في عصر الملكية في الماضي، أو في ظل تعاونها معه كما في السبعينات مؤخراً - عصر السادات - فان عزلة مصر العربية واضح ارتباطها بالغرب عموماً واستعماره أو إمبرياليته خصوصاً.

وعلى العكس، كان الاستقلال السياسي الحقيقي يرادف كسر العزلة السياسية وفك العزلة عن العرب بالدقة، وبالموازاة أو بالصدفة، فلقد كان اتجاه مصر نحو الشرق والكتلة الشرقية بأي صورة يربطها أيضاً بالعرب كأمر واقع. أو قل كأن الاتجاهين يتفقان ويتعاصران بلا تناقضات أو صعوبات جذرية على أية حال. وسواء كانت هذه العلاقة سببية أو عشوائية، فإنها نسبياً حقيقة واقعة تثبتها مرحلة الستينات، مرحلة الصداقة المصرية - السوفيتية ومرحلة مد القومية العربية في الوقت نفسه.

العزلة أو العزل وسيلة غايتها التحجيم، فمنذ محمد على إلى الآن، لم تكن محاولات الاستعمار والإمبريالية العالمية فرض العزلة الخارجية على مصر أو عزلها عن العرب إلا وسيلة، وإن كانت عظمى، لغاية، ولكنها أعظم، وهي تحجيمها، أي تحديد حجمها ووزنها ودورها السياسي في أبعاد وآفاق محلية لا تضمن فقط عدم تفجرها وخروجها في محاولة قوة أو وحدة إقليمية عظمى، ولكن أيضا تضمن ضعفها وعجزها هي إلى حد الرضوخ والتبعية له إما كمستعمرة سافرة أو كمنطقة نفوذ مستترة. فعزل مصر عن المنطقة هو تقليم لأجنحتها، وتقليمها هو تحجيم لجسمها، وتحجيمها هو تحديد لإقامتها، وتحديد إقامتها لا يفتح بابها وحدها للتبعية والاستعمار ولكن أيضا باب المنطقة بأسرها معها، وذلك بحسبانها القيادة الإقليمية والزعامة الطبيعية لها.

وفي هذه الصدد، وعلى ذكر القيادة والزعامة، فقد أثبتت تجربة القرن الأخير على الأقل أن الاستعمار الغربي أو الإمبريالية العالمية لا مانع لديهما بالضرورة من الاعتراف بزعامة مصر الإقليمية أو العربية في حد ذاتها إذا ما هي اعترفت بالتبعية لهما أو بالتحالف معهما. فمادامت زعامة مصر الإقليمية تضمن لهما أن تنقاد المنطقة برمتها خلفها إلى التبعية لهما، فلا بأس من الاعتراف لها بتلك الزعابة بل وتثبيتها فيها، ومعنى هذا بكل صراحة أنه لا مانع لدى الاستعمار والامبريالية من زعامة مصر الإقليمية لا "كقائدة" للمنطقة إلى الاستقلال والقوة ولكن للأسف - وحاشا - "كقوادة" له إلى تبعيتها ومناطق نفوذهما. وإذا كانت

هذه الزعامة ـ العمالة مرفوضة قطعاً مصرياً وعربياً، محلياً وإقليمياً، فإنها من أسف أشد ليست غير واردة تماماً في بعض الأحيان والحالات.

وأخيراً، العالم العربي هو المجال الطبيعي لسياسة مصر الخارجية، الطبيعي بمعنى البعد الأمثل، والحد الأنسب ما بين الحدين الأدنى والأقصى، والأمثل والأنسب بمعنى أن فيه يجتمع الحد الأقصى من كثافة وفاعلية السياسة المصرية الخارجية، وكذلك من جدواها ومردودها أو عائدها.

العالم العربي باختصار، هو نواة وقلب سياستنا الخارجية وحدوده حدودها الطبيعية. ليس ذلك بحكم الجغرافيا فقط، ولكن بحكم القومية أيضاً، فمجالنا السياسي الطبيعي إنما هو مجالنا الجغرافي والتاريخي، أو الاقليمي والقومي، والبعد الأمثل لسياستنا الخارجية من بين أبعادها الثلاثة هو البعد الإقليمي الذي يرادف العالم العربي.

أما ما دون ذلك، وما عبره فإنما يوظف ليخدم ذلك البعد، يدعّمه أو يؤمنّه، يدافع عنه أو يحميه... إلخ.

فالبعد المحلي وإن كان بالتعريف لا يُمثل سياسة خارجية بمعنى الكلمة فإنه ممثلا في وحدة وادي النيل لا يعدو ظهراً، وسنداً للبعد الاقليمي العربي، وهو جزء منه ليس إلا.

أما البعد العالمي فضرورة استراتيجية، واستراتيجية عظمى لحماية وتأمين وتعظيم البعد الإقليمي على المستوى الدولي، وبصيغة مؤخرة البعد المحلي عمق وطهر، والعالمي ظل وهالة، والبعد الإقليمي الذي هو وحده الجسم الحقيقي، والقوة الجوهرية لسياسة مصر الخارجية».

- **وكتب أيضا**[1]:

« .. لكنه أيضا هو القانون الحديدى الذى لا فكاك لمصر منه، وإلا فإنه الضياع بعد الدوار، فالسقوط بعد الضياع، فالموت بعد السكوت. وذلك بالفعل هو الجانب الآخر ولكن الحتمى من الصورة، ظل الصورة. ومن المؤسف أن هذا القانون قد وضع موضع التجربة العملية فعلا، وتعرضت مصر لاختبار أحماض قاس ومرير بعد جريمة الركوع والاستسلام للعدو منذ عقد الخيانة.

(١) **جمال حمدان**، شخصية مصر، ج٤ – ص٤٦٩ .

فمنذ أخرجت مصر مهزومة مكسورة من الصراع، و"أقيلت أو استقالت" من العروبة، وعزلت أو اعتزلت القومية العربية، فقدت مصر فجأة كل شيء: فقدت الكيان والمكان والزمان، الهوية والذات والانتماء، الاتجاه والبوصلة والخطة والاستراتيجية، دخلت مرحلة انعدام الوزن وفقدان الاتجاه وضياع الجاذبية، وفى حلقة مفرغة مفزعة تتخبط فيها مترنحة بين أبعادها الأربعة على غير هدى، عشوائيا، ارتجاليا، وبلا دليل أو هدف، لا تعرف ماذا تريد بالضبط ولا إلى أين تذهب ».

(ب) الحياد الإيجابي وعدم الانحياز:

تزعّم الرئيس عبدالناصر حركة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز لأي من الكتلتين "الغربية أو الشرقية"، وقام مع كل من المارشال "جوزيف تيتو" رئيس يوغسلافيا و"جواهر لال نهرو" رئيس الهند بتأسيس منظمة حركة دول عدم الانحياز والتي كان لها دوراً سياسياً عالميا في تلك الفترة.

- **كتب د. جمال حمدان[1]:**

« وسواء عدت القاهرة كما ذهب البعض أو الأمم المتحدة كما ذهب البعض الآخر عاصمة العالم الثالث، فلا يستطيع منصف أن يُنكر أن مصر خلال الستينات كانت تلعب دوراً عالميا شبه قيادي، شبه محوري، أكبر من كل تصوّر تقليدي، وأكبر على الأرجح من جرمها المحلي الذاتي، وأكبر بالتأكيد من كثير من قوى أوربية هامة أبعد تحضراً، وتطوراً.

ففي تلك المرحلة الحساسة الحرجة من التوازن الدقيق، الرهيف والرهيب بين القطبين والكتلتين، لعبت مجموعة عدم الانحياز تلقائيا، دور "المرجّح" في السياسة الدولية، وذلك رغم ضعفها وعجزها الذاتي، بينما لعبت مصر، كقمة ورأس الحربة في عالم عدم الانحياز، دور إحدى أهم ثلاث دول في العالم، بجانب الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وذلك أيضا رغم حجمها، وحدودها، وأزمتها الذاتية.

كما كانت أكبر عامل منفرد في تصفية الاستعمار القديم في العالم، وفي دفع موجة التحرر الوطني التي عمت أنحاء العالم الثالث، ولئن بدت هذه

(١) جمال حمدان، شخصية مصر، ج٢ – ص٧٢٧.

المفارقات الصارخة غير معقولة في حد ذاتها، فإنها مع ذلك مفهومة كمسألة نسبية في ظل التوازن الدولي القائم إلى حد أن العالم سجّل اعترافه بها في وقت أو آخر وإلى حد أو آخر ».

- **أما عن موقف الكتلتين من حركة عدم الانحياز**

فقد كتب د. جمال حمدان[1]:

« فالموقف الأمريكي غني عن التذكير: "من ليس معنا فهو ضدنا" ومن ثم فإن عدم الانحياز "لا أخلاقي"، كما اتهمه "دلز" الذي خرج بكل قوته ليقلص حجمه، على خلاف هذا الموقف الرديكالي أو الصليبي، تبنى الاتحاد السوفيتي على الجانب المضاد موقفاً متميعاً يتراوح بين الريبة والعداء، وبين محاولة توجيهه وفلسفته ماركسيا من جهة "من ليس ضدنا، فهو معنا" ولكن في الوقت نفسه فإن "من يقف وسط الطريق تدهمه السيارات" وعدم الانحياز، وإن يكن خرافة وهراء فإنه كالسير على حبل مشدود ومن ثم لا فقري.

ولما كان عدم الانحياز في الأصل حركة ضد استعمار الغرب القديم أو بعيداً عنه، قد قدم الشرق الذي لا تاريخ استعماري له خارج حدوده، نظرية سهلة براقة، مؤداها، أنه أقرب تلقائيا، إلى عدم الانحياز والحليف الطبيعي له ».

على أننا إذا وضعنا أهداف وسياسة الولايات المتحدة الاستعمارية ونفوذها داخل المنطقة العربية في الاعتبار نجد أن التقارب والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي كان نتيجة طبيعية، ساعدت فيه أيضا وتداخلت كل الظروف الدولية الأخرى، ففي الوقت الذي كان عبدالناصر يحارب فيه الأحلاف الغربية في المنطقة العربية باعتبارها سياسة استعمارية، كانت هذه الأحلاف ضد الاتحاد السوفيتي، ذلك لإحكام الحصار حوله، الأمر الذي جعل الاتحاد السوفيتي يعتبرها خطوة إيجابية للتعاون معه.

- **كتب حافظ إسماعيل[2]:**

« ولقد لفت انتباه السوفيت موقف القيادة الثورية الجديدة في مصر، ومعارضتها لإقامة أحلاف غربية في المنطقة، وقدّر السوفيت منذ أوائل عام ١٩٥٥ أن إقامة علاقات قوية مع مصر سوف يعزز حكومتها ويؤكّد مقاومتها لحلف

(١) نفس المرجع، ص٧٣١.

(٢) **محمد حافظ إسماعيل**، أمن مصر القومي، ص٤٥.

بغداد، وبذلك يتحقق لهم تطويق الحلف الغربي، وفتح الطريق إلى البحر المتوسط، والبحر الأحمر، مما يسهم في النهاية في تحييد المنطقة ».

كذلك الاعتداء الثلاثي في عام ١٩٥٦ والذي هو اعتداء من المعسكر الغربي كان دفعة شديدة لمصر نحو مظلة الحماية السوفيتية وبعيداً عن غدر المعسكر الغربي.

- **كتب د. جمال حمدان**[١]:

« وعلى أحسن الفروض وفي أفضل الأحوال يحتج النقاد بأن الانحياز أو عدم الانحياز مسألة نسبية بحتة ابتداء أو من حيث المبدأ، وإلا فهل كانت يوغوسلافيا مثلا، وهي من المؤسسين الأول غير منحازة منذ بدأ عدم الانحياز؟ كيف بالدقة وهي شيوعية وفي معسكر الشرق رغم كل شيء؟ حتى الهند المؤسسة الأخرى، تساءل بعضهم عما إذا كانت معاهدة الصداقة الهندية ـ السوفيتية لم يجعلها "تنحاز من غير إعلان" دع عنك كوبا بعد ذلك بالطبع، تلك التي وصفتها الصين تحديداً بأنها "حصان طروادة سوفيتي" مدسوس في صفوف عدم الانحياز.

وغيرها.. وغيرها.. وعلى النقيض من هذا تماماً، ألا يضم عدم الانحياز اليوم دولاً تكاد تقع في فلك الغرب وتعيش في كنفه أو تحت وصايته ».

- **وكتب أيضا**[٢]:

« على أن أخطر من نظرية النسبية هذه، وأكثر راديكالية، نظرية تذهب إلى أن عدم الانحياز مستحيل، مستحيل أصلا، ذلك أن عدم الانحياز المطلق، كالحياد المطلق، كالعزلة المطلقة ـ تقول النظرية ـ لا وجود له، لا بالفعل، ولا بالقوة ».

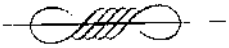

(١) **جمال حمدان**، استراتيجية الاستعمار والتحرر، ص٣٦٠.
(٢) نفس المرجع، ص٣٦٢.